

مداينة الواجب له انما هي بالنسبة لما عر فيه فقط وهو اقل
 الضمير اجنبي لان المتدليس من مولات البحر وقد يقال المختار جواز
 تقديم ممول الخبر الفعلي على المنند او الخبر في السدقة اذا كانت
 ظروفا او جارا او مجرورا وليكن ما فعله المص مثله الا ان يفرق بقوة
 الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو اقل تفصيلا فتأمل التقديم
 نورا وبعده وفي التوضيح ان متروكة عند الجمهور أهلا
 وبملا به اتت به اهلا ومكانا سهلا وقول جني الخ لا يبي
 سببه به ليل ما بعده والاسم فتبها بالبيت مبني على ان
 منه متعلق باطيب قاله كريا ويجوز تعلقه بزودن ورح لا كما هـ
 فيه ولا عيب فيها هي في النسب المذكورة فيما قبله
 وقول عزان ان من تكلمه المدح بما يشبه الذم والقطفون يفتخ
 القاف وفي اخره فالاشتقاق الخطو طعنه هي في الهمل
 اليهودي كانت فيه امرأة اول تكن ثم سميت المرأة ما دامت
 في اليهود طعنه وامر من الملائكة وهي الحسن ورفعه
 الظاهر المراد به المصديح به فيسكن الصمير البارز المنفصل
 ادرجه الترفي حيث يتعمير كلام المص وان افده فيه بالذكر
 دفع الفهم المستند الى ان العلم فيه ضعيف لا يظفر
 انه لفظ فلا يحتاج الي قوة العامل سم الا قبله ان كان
 لانه ضعيف العلم يسم الفاعل اي موعده ما يجبر الضعف
 من صحة وقوع فعله فانه موقعه فلا يرد ان الضعف موجود
 حتى في مسيئة الكل في حال يدره مثلها هاهنا فانه
 الي نكرة وصف حالة الخبر بانها لانها الاصل فيه كما سياتي
 يعني فلما ضعف تقدم قبوله العلامات في بعض احواله

انخطت

انخطت رتبته في جمعها فلم يعرف في الاسم الظاهر الا بالسطر والاتباع
 لا يوثق به اذ اثارها كالمسحبة فانها نوت وتبني
 وتجمع ولها اعلمت في الظاهر كثيرا وانما يكتفي بها فلهذا هو
 التبوته كما في جني اذ الم يعاقب فعلا جازية فيه الناظر والا
 فالاصح استناد الموافقة الي الفلك كما يشير اليه قولنا لشي
 اياك جسد اخ فاعلم ان قوله ليكن بحسن اخ تقسيم باللائم فتوقف
 اذ اسبغته تعدي اخ زاد عزم فندا او هو ان يكون اقول صفة
 الاسم جنس ليكون معناه اعليه ولم يبق النقي كما في علم الفاعل
 لانه ايقوقته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل
 وانما اشترط سبق النقي ليكون افعال التفضيل عنى الفعل
 فيعمل عمله وذلك لان النقي اذا دخل على افعال توجه التي وقبده
 وهو الزيادة فيغير يلحق فيتبعي اصله من كل عين رحا غيبا
 الي حسن كل عين زيد اما ان يساويه او يكون دونه ومقام
 المدح بابي المساواة فيدفع المعنى الي ان حسن الكل في عين
 جلد وبن حسن في عين زيد افاذه الكا من واورد عليه انه لو
 كان زوال الزيادة بالنقي جواز الاسم التفضيل في ظاهر
 لجاز العرفي نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه او احبب بالحق
 بينه وبين مثال الكل بان اسم التفضيل في مثال الكل خالق الاصل
 وهو نفاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لا اتحادها فانه ذاتا
 جعل في معناه التفضيل ضعيف يقتضي ان اذ زال باليتو
 لم يبق له قوة اقتضا حكه وهو امتناع عمله في الظاهر
 بخلاف نحو ما رايت رجلا احسن منه ابوه فان لا ضعف في معناه
 التفضيل لا تتلقى المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة